CHECK.punkt

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

EDITORIAL

Sehr geehrte Damen und Herren,
liebe Freundinnen und Freunde
der Friedrich-Ebert-Stiftung,

unser Partner HDIP hat in einem gemeinsamen Projekt, das durch das Deutsche Vertretungsbüro in den Palästinensischen Gebieten unterstützt wurde, die Lokalwahlen im Oktober diesen Jahres beobachtet. Die Wahlen, die seit 2010 mehrfach verschoben worden waren, fanden vor dem Hintergrund der andauernden politischen Spaltung lediglich in der Westbank und nicht in Gaza statt. Zudem wurden sie von Hamas boykottiert. Die unabhängigen zivilgesellschaftlichen Beobachter, die in allen Regionen der Westbank im Einsatz waren, kommen zu dem Ergebnis, dass die Lokalwahlen insgesamt frei und fair abgelaufen sind.

Ursprünglich sollten die Lokalwahlen in zwei Runden stattfinden: Am 20. Oktober 2012 wurde in den größeren Städten und Gemeinden der Westbank gewählt, Ende November 2012 sollte in einem zweiten Wahlgang in all jenen Bezirken gewählt werden, in denen sich zum ersten Stichtag keine Kandidaten-Liste hatte zur Wahl stellen lassen. Nachdem der zweite Urnengang jedoch abgesagt wurde, senden wir Ihnen mit dem heutigen Newsletter den Bericht der HDIP Wahlbeobachter, der am 1. Dezember 2012 in Ramallah der Presse vorgestellt wurde.

Der Bericht geht auf einige Fälle ein, in denen Verstöße gegen die Regularien durch Kandidaten, Sicherheitskräfte und Angestellte der Wahlkommission, die mit der Leitung der Wahllokale beauftragt waren, stattgefunden haben und richtet Empfehlungen an die Wahlkommission für die künftige Durchführung von Wahlen, um Missbrauch und Verstösse zu verhindern.

Bitte berücksichtigen Sie, dass der Bericht Englisch-Arabisch ist und nach arabischem Layout angeordnet ist - der Englische Teil beginnt daher auf der letzten Seite und ist rückwärts bis zur Mitte des Booklets zu lesen.

Eine interessante Lektüre wünscht

Ihr Team der FES-Ost Jerusalem

Design: eryfoto

تقرير الرقابة

على الانتخابات المحلية 2012

صادر عن:

البرنامج الإعلامي للتطوير الصحي

hdip

Health, Development, Information
And Policy Institute

تأسس البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي (hdip) عام ١٩٨٩ على يد مجموعة من الباحثين والممارسين الصحيين ذو الخبرة والملتزمين بتحسين السياسات التنموية في فلسطين. والبرنامج عبارة عن منظمة غير ربحية فلسطينية مستقلة تختص في ابحاث السياسات والتخطيط فيما يخص نظام الرعاية الصحية والتنمية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اتسع دور البرنامج ليشمل المناداة بتحسين سياسات الحكم لصالح الفئات المهمشة، مثل النساء والشباب والمعاقين. ويلتزم البرنامج بالسعي لبناء مجتمع مدني فلسطيني ديمقراطي. ويعمل ايضاً على تقديم خدمات متعلقة بالمعلومات والتقييمات والتدريب في مجالات الصحة والتنمية والسياسات ونظم الادارة.

hdip

للاتصال:

معهد الاعلام والسياسات الصحية والتنموية

Hdip

ص.ب ١٣٥١ رام الله ، فلسطين

هاتف: ٩٧٢٢٢٩٨٥٣٧٢ - فاكس: ٩٧٢٢٢٩٨٥٩١٧

البريد الكتروني : Email: hdip@hdip.org

الموقع الالكتروني : Web Site: http://www.hdip.org

مقدمة:

أجريت الانتخابات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية دون قطاع غزة، وذلك لتعذر عمل لجنة الانتخابات المركزية في قطاع غزة وعدم السماح لها من قبل حركة حماس بإكمال إجراءات تسجيل الناخبين .

جاءت تلك الانتخابات بعد انتظار طويل منذ إجرائها عام ٢٠٠٥ ودخول المجتمع الفلسطيني تحت تأثيرات الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة مما خلق حالة من الفراغ في الكثير من المجالس القروية والبلدية.

وبعد تحديد موعد لها وإلغائه في عام ٢٠١٠ مما دفع الأحزاب والمؤسسات لرفع قضية إلى محكمة العدل العليا اعتراضا على إلغائها ،حيث اعتبرت المحكمة أن إلغاء الانتخابات ليس من صلاحيات الحكومة وهو غير قانوني ، مما دفع الحكومة لتحديد موعد أخر و إلغائه مرة ثانية، مما عكس حالة من عدم المصداقية والثقة بين الناخبين والحكومة الفلسطينية بجديتها في النية لإجراء انتخابات محلية، مما اثر على نسبة المشاركة التي لم تتجاوز ال ٥٤٪ ممن لهم حق الاقتراع .

في العشرين من أكتوبر عام ٢٠١٢ ، توجه الناخبون الفلسطينيون إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في ٩٣ هيئة محلية في الضفة الغربية ،ووفقاً لما أعلنته اللجنة المركزية للانتخابات أن أصحاب حق الاقتراع بلغ ٦٠٠,٥٠٥ ناخب فلسطيني ممن يحق لهم الانتخاب موزعين على ٣٥٣ مركز اقتراع تضم ٩١١ محطة اقتراع، ويتنافس ٢,٦٤٧ مرشحة ومرشحا من ٣١٧ قائمة انتخابية على ١,٠٥١ مقعدا، مع العلم ان ١٨٠ هيئة محلية لن تجري فيها انتخابات بسبب عدم ترشح اكثر من قائمة فيها اي انها فائزة بالتزكية ، و٧٠ موقع اخر لن تجري فيها انتخابات بسبب عدم ترشح اي قائمة اي لا يوجد قوائم مترشحة ، وحسب القانون تم تحديد ٢٠١٢/١١/٢٤ موعدا لاجراء

الانتخابات فيها.

وبحسب التقييم الأولي الذي أصدره البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي مع نهاية يوم الاقتراع، بناءً على المسح الأولي للتقارير والاستمارات التي أعدها مراقبو البرنامج فقد أعرب البرنامج عن استيائه من بعض التجاوزات غير المبررة وغير المسؤولة لبعض القوائم الانتخابية ولبعض أفراد الأجهزة الأمنية وموظفو لجنة الانتخابات المركزية في مراكز الاقتراع ، إلى انه وبالمجمل فقد تمت العملية بسلام وبصورة منظمة، حيث اتسمت الأجواء الانتخابية بشفافية تامة من قبل لجنة الانتخابات المركزية ،حيث جرت الانتخابات بحضور المرشحين و وكلاء القوائم.

وأشاد التقرير بالتعاون التام من قبل لجنة الانتخابات المركزية وتسهيلها لاعتماد هيئات الرقابة المحلية وإصدار بطاقات خاصة بالمراقبين وتمكينهم من مراقبة عمليات الاقتراع والفرز، وهو ما قام به البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي أيضا من خلال المراقبين التابعين له والموزعين على مختلف مناطق الضفة الغربية.

وجاء في التقرير الأولي أن مراقبي البرنامج سجلوا الكثير من الخروق سواء من قبل الأحزاب المتنافسة أو المرشحين وأنصارهم، غير أن عمليات الاقتراع والفرز قد مرت بسلام ودون مشاكل جوهرية تمس بنزاهة الانتخابات أو تُخل بنتائجها، وأن من بين تلك الخروق استمرار مظاهر الدعاية الانتخابية خلال يوم الاقتراع خلافاً للقانون، خصوصاً من أنصار قوائم الاستقلال والتنمية، التي استخدمت في سبيل ذلك وسائل عدة، منها وضع الملصقات على مداخل مراكز الاقتراع وتوزيع المطبوعات الداعية للتصويت لصالحها، كما سجل بعض المراقبين حالات تحدث فيها عدد من أعضاء لجان الاقتراع مع الناخبين لحثهم على الإدلاء بأصواتهم لصالح قوائم محددة، وذلك خلافاً للقانون.

يعتبر هذا التقرير النهائي خلاصة تقييميه للدور الرقابي الذي قام به البرنامج على كافة مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك، الترشيح، الدعاية الانتخابية، الاقتراع والفرز، إعلان النتائج الرسمية، حيث يتطرق في البداية إلى دور البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي في الرقابة على الانتخابات المحلية، ومن ثم يتناول فترتي الترشيح، و الدعاية الانتخابية. ومن ثم ينتقل إلى يوم الاقتراع، بما في ذلك افتتاح الاقتراع وسير عملية الاقتراع، كما يتطرق إلى

انتهاء وإقفال مراكز ومحطات الاقتراع، وإلى عمليات العد والفرز، وانتهاءها في المحطات..وفي نهايته، خلص التقرير إلى بعض الملاحظات والتوصيات حول عملية الاقتراع والفرز التي نظمتها اللجنة المركزية للانتخابات.

الدور الرقابي للبرنامج الإعلامي للتطوير الصحي:

يتمتع البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي بخبرة متميزة في مجال الرقابة على الانتخابات العامة والمحلية، حيث كان للبرنامج الإعلامي للتطوير الصحي دور فعال في الرقابة على الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠٠٥ بجميع مراحلها، والانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦ ، ومن خلال هذا الدور فان البرنامج استطاع خلال هذه المرحلة بناء جهاز رقابي ومدرب يستطيع القيام بعملية رقابية كاملة على أي انتخابات تجرى ، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية تهدف إلى تعريف المراقبين بعملية الرقابة على الانتخابات ، وفي إطار التحضير للدور الرقابي للبرنامج الإعلامي للتطوير الصحي على الانتخابات المحلية ٢٠١٢ قام البرنامج بتدريب ٣٦ مراقبة ومراقب موزعين على ٧ محافظات في الضفة الغربية إضافة إلى ٥ مراقبين من طاقم موظفي البرنامج ، قاموا بالإشراف على عمل المراقبين، كما تم إعداد استمارة خاصةً للرقابة على الانتخابات المحلية، ووزعت على كافة المراقبين، تحتوي على تفاصيل عملية الاقتراع والفرز التي يجب مراقبتها وتسجيل ملاحظات بشأنها، وذلك لضمان تماثل توجهات المراقبين، ولضمان توفر قاعدة معلومات كافية حول القضايا التي يعنى البرنامج بمراقبتها حول العملية الانتخابية، والتأكد من تطبيقها وفقاً للقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، ووفقاً للتعليمات الصادرة عن اللجنة المركزية للانتخابات.

الإطار القانوني:

أجريت الدورة الأولى من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أربع مراحل فقط ولم تجرى المرحلة الخامسة:

المرحلة الأولى: أجريت في ٢٠٠٤/١٢/٢٣
المرحلة الثانية: أجريت في ٢٠٠٥/٥/٥
المرحلة الثالثة: أجريت في ٢٠٠٥/٩/٢٩

المرحلة الرابعة: أجريت في ٢٠٠٥/١٢/١٥

قانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية:

صدر هذا القانون بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٦، وتبنى نظام الأكثرية، حيث يتنافس المرشحون بشكل فردي، وفي النهاية يفوز المرشحون الحاصلون على أكثرية الأصوات وقد أجريت المرحلة الأولى والثانية من الانتخابات المحلية وفق هذا القانون.

قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية:

اقر المجلس التشريعي بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣ م قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥م ، وأصدره الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥، وابرز ما جاء في هذا القانون انه ألغي القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ بشان انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام القانون المذكور ، كما وغير النظام الانتخابي من نظام الأغلبية(الدوائر) إلى النظام النسبي (القوائم) ، ونص على كوتا للمرأة في مقاعد المجالس المحلية ، وتم بموجب أحكام القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥م تعديل بعض أحكام قانون مجالس الهيئات الملحية رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥م، والمقر من المجلس التشريعي بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٧ وأصدره الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩، وقد جرت وفق هذا القانون المرحلتين الثالثة والرابعة من الانتخابات المحلية.

بتاريخ ٢٠١٠/٢/٨ اصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قرارا يدعو لإجراء الدورة الثانية من انتخابات مجالس الهيئات المحلية في كافة أرجاء الوطن، وذلك يوم السبت الموافق ٢٠١٠/٧/١٧ استنادا إلى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ووفق نظام التمثيل النسبي (القوائم) المعتمد في هذا القانون، وهي الدورة التي تم إلغاء إجرائها لاحقا بقرار صادر عن مجلس الوزراء.

وفقا لهذا النظام يتم الترشح بقوائم انتخابية مغلقة لا تظهر أسماء مرشحيها على ورقة الاقتراع، ويتم ترتيب أسماء المرشحين فيها وفق أولوية كل

مرشح، على ألا يقل عدد مرشحي القائمة عن أغلبية عدد المقاعد المخصصة لمجلس الهيئة المحلية ويخصص لكل قائمة حازت على ٨٪ (نسبة الحسم) أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين عدد من مقاعد المجلس بنسبة مجموع ما حصلت عليه من الأصوات الصحيحة، وتوزع المقاعد التي تحصل عليها كل قائمة على مرشحيها حسب تسلسل أسمائهم في القائمة، وفق طريقة "سانت لوغي" لاحتساب المقاعد

وتعتبر منطقة كل هيئة محلية دائرة انتخابية واحدة، ويخصص لكل هيئة محلية عدد من الأعضاء وفقاً لعدد سكان ذلك التجمع الذي تتبع له الهيئة.

الإطار النظري:

تقوم العملية الانتخابية على مجموعة من الإجراءات التي لها ارتباط وثيق بعملية الاقتراع ، ولكي تتحقق انتخابات نزيهة وضعت تلك الإجراءات في إطار تشريعي وتنظيمي يجب على جميع عناصر العملية الانتخابية الالتزام بهذه التشريعات بدء بالحكومة الفلسطينية ومرورا بلجنة الانتخابات المركزية إلى الأحزاب السياسية والقوائم الانتخابية .

وتمر العملية الانتخابية عبر مراحل مختلفة وصولا إلى عملية التصويت، وهذه المراحل نظمت في تشريعات خاصة بكل مرحلة ضمن قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

عملية تسجيل الناخبين:

تعني عملية التسجيل أن يقوم الفرد بإرادته الحرة بطلب إدراج اسمه في السجل الانتخابي لكي يتمكن من عملية التصويت حيث لا يمكن لأي فرد الذهاب للتصويت دون ورود اسمه في السجل الانتخابي المعد من قبل لجنة الانتخابات المركزية وتنص المادة رقم (٨) من قانون الانتخابات المحلية رقم (١٠) لعام ٢٠٠٥ " يحق لكل من توافرت فيه الشروط الواجبة في الناخب أن يدرج اسمه في سجل الناخبين العائد للدائرة الانتخابية التي يقيم فيها" ، ولكن ليس كل من يقوم بتسجيل نفسه في السجل الانتخابي يحق له التصويت

، ولا يحق للفرد تسجيل نفسه في أكثر من دائرة انتخابية ، ويحق للفرد تسجيل نفسه في أي منطقة يرغب في التصويت بها.

على لجنة الانتخابات المركزية القيام بعملية التسجيل قبل فترة حددت ضمن المادة (٩) من نفس القانون بان لا تقل عن ٦٠ يوما ولا تزيد عن ٩٠ يوما ، ويحق لكل فرد الاعتراض على وجوده أو عدم وجود اسمه في السجل أو وجود شخص بغير حق في سجل دائرة انتخابية ضمن فترة تسمى فترة الاعتراض وتتم بعد الانتهاء من عملية التسجيل وأثناء عملية نشر السجل التي تستمر لمدة ٥ أيام، وتعد عملية تسجيل الناخبين من أهم الضمانات التي تساوي بين الافراد في ممارسة حقوقهم السياسية.

القوائم الانتخابية:

تعد عملية تسجيل القوائم الانتخابية من المراحل الاساسية لعملية الانتخاب ولها اهمية كبيرة في تحقيق انتخابات نزيهة ، ان صحة وسلامة النظام الانتخابي تتوقف على مدى مصداقية ودقة القوائم الانتخابية التي تعد رسمية وتضم اسماء المواطنين الذين استوفوا الشروط القانونية الخاصة بالترشح .

على المترشح في القوائم الانتخابية التي تعد من قبل الاحزاب السياسية او افراد مستقلين ان تتوفر فيهم شروط الترشح التي ينص عليها قانون الانتخابات المحلية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥ .

تنص المادة (٢) من قانون الانتخابات رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥ (يشترط في المرشح ضمن القائمة ، بلوغ سن الخامسة وعشرين في يوم الاقتراع، ان يكون اسمه مدرجا في سجل الناخبين النهائي العائد للدائرة التي يترشح عنها وان تتوفر فيه شروط الناخب، ان لا يكون محكوما عليه في جنحة مخلة بالشرف او بجناية، ان لا يكون موظفا او مستخدما في وزارة الحكم المحلي او في اي من أجهزة الامن العام، او محاميا لها الا اذا قدم استقالته وارفق ما يفيد قبولها بطلب الترشح، ان يكون مقيما ضمن الهيئة المحلية المرشح لمجلسها لمدة لا تقل عن سنة من تاريخ اجراء الانتخابات وان لا يكون مرشحا في دائرة او قائمة اخرى).

ويشترط في القائمة الانتخابية ان تتوفر فيها الشروط التالية في المادة رقم (١) من نفس القانون:

الا يقل تمثيل المراة في اي من مجالس الهيئات المحلية عن ٢٠٪ على ان تتضمن كل قائمة من القوائم حدا ادنى لتمثيل المراة.

الدعاية الانتخابية:

تبدا عملية دعوة الناخبين لانتخاب القوائم ضمن مرحلة الدعاية الانتخابية وهي المدة القانونية التي تسبق تاريخ الاقتراع اذ تمنح فيها القوائم الانتخابية حرية التعرف على ناخبيهم ويعلنوا عن برامجهم ومبادئهم.

وتكون المعركة الانتخابية اثناء فترة زمنية حددت في المادة (٢٧) من قانون الانتخابات رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ باسبوعين قبل يوم الاقتراع وتتوقف قبل ٢٤ ساعة من يوم الاقتراع، تتم خلالها المنافسة المشروعة بين القوائم والهدف منها هو التاثير على الراي العام وتوجيهه نحو انتخاب قائمة بعينها، وهناك ضوابط للدعاية الانتخابية التي تقوم بها القوائم مبين ضمن المواد القانونية الوادة في الفصل السابع من قانون الانتخابت رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

استنادا لمواد الفصل السابع من قانون الانتخابات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ والذي يتضمن مجموعة من الضوابط التي يجب الاحتكام اليها في فترة الداعية الانتخابية ، وبموجب التعميم الصادر عن لجنة الانتخابات المركزية والذي يحدد الفترة الزمنية للدعاية النتخابية.

فقد اعطى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية للقوائم الانتخابية الحق في طرح برامجها الانتخابية للتواصل مع الناخبين بشكل فعال ، بما لا يتعارض مع القانون، كما حدد المعايير والاسس التي تقوم عليها الدعاية الانتخابية في اطار مبادىء الحياد والمساواة.

ويقصد بالدعاية الانتخابية هي مجموعة النشاطات والفعاليات الانتخابية التي تقوم بها القوائم الانتخابية والمرشحون لشرح برامجهم الانتخابية لجمهور الناخبين، وكذلك الدعوات التي يتم توجيهها لجمهور الناخبين للتصويت لصالحهم.

ووفقا للمادة (٢٥) من قانون الانتخابات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ فانه

يحق لكل قائمة انتخابية او مرشحيها تنظيم ما يرونه مناسبا من النشاطات المختلفة لشرح برامجهم الانتخابية لجمهور الناخبين ، بما لا يتعارض مع القانون.

وحددت الفترة الزمنية للدعاية الانتخابية من قبل اللجنة المركزية للانتخابات ب ١٣ يوما تبدأ صباح يوم السبت الموافق ٢٠١٢/١٠/٦ وتنتهي مساء يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/١٠/١٨ ، ويحظر ممارسة اي عمل من اعمال الدعاية الانتخابية قبل الموعد المحدد لذلك ابو بعده.

واستنادا للمادة رقم (٢٨) من قانون الانتخابات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ ، يحظر اقامة المهرجانات او عقد الاجتماعات الانتخابية العامة او وضع الملصقات في المساجد والكنائس، او بجوار المشافي او في الابنية والمحلات التي تشغلها الادارات او المؤسسات الحكومية، المعسكرات والمقرات الامنية الفلسطينية، ومحيط المقرات والمراكز الانتخابية

الاقتراع والفرز:

يعد يوم الاقتراع والفرز من اهم عناصر العملية الانتخابية وهو اليوم الحاسم الذي يمكن ان تصنف فيه الانتخابات بانها نزيهة وشفافة ام مزورة ، وهو اليوم الذي يتوجه فيه الناخبين لمراكز الاقتراع للادلاء باصواتهم تحت اشراف وادراة موظفو لجنة الانتخابات المركزية ، وهو اليوم الذي تنشط فيه القوائم ومتطوعوها لجلب الاصوات ، ففي حذا اليوم تسجل معظم الخروق القانوينة والانتهاكات الانتخابية ، وعليه فقد كان لمراقبي البرنامج دور كبير في مراقبة يوم الاقتراع .

الانتهاكات القانونية على العملية الانتخابية:

اولا: تسجيل القوائم:

لقد تمت عملية تسجيل القوائم من قبل لجنة الانتخابات المركزية

بشفافية تامة وبسلاسة وسهولة ساعدت في ضمان صحة تسجيل القوائم الانتخابية وقالت لجنة الانتخابات المركزية ان ٥٤٩ طلب ترشح تم قبوله وانه مكتمل من حيث العناصر الواجب توفرها في طلبات الترشح وفقا للقانون ، وان ٣٢ قائمة فقط تم رفضها وكانت اسباب الرفض اما بسبب العمر او عدم اكتمال كوتة المرأة او عدم ارفاق كتاب استقالة للمرشحين الذين يعملون في الوظائف التي تحظر الترشح ، او مسجل في دائرة اخرى او احتواء القائمة على مرشح غير مسجل في السجل الانتخابي ، بالاضافة الى انسحاب ٤ قوائم ، وتجدر الإشارة هنا أن مراقبي البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي قاموا بتوثيق انسحاب قائمة المبادرة الوطنية الفلسطينية والفائزة بالتزكية لعدم قدرة اي من الاحزاب او المستقلين على تشكيل قائمة اخرى في هيئة فحمة المحلية تحت ضغط الاجهزة الامنية، وبسبب اقدام عناصر يشتبه انها من اطراف منافسة سياسياً بإطلاق النار تجاه منزل وكيل قائمة، قدمت شكوى من قبل المبادرة الوطنية الفلسطينية للجنة الانتخابات المركزية الى انها لم تحرك ساكنا في هذا الموضوع مما اضطر ممثل القائمة لسحبها بسبب الخوف من تهديدات عناصر حزبية وأعضاء من الأجهزة الأمنية، بل أن عملية الانسحاب جرى تنظيمها داخل مقر الامن الوقائي في مدينة جنين ورغم إثبات أن عملية الانسحاب تمت بالضغط، ورغم تقديم وكيل القائمة مذكرة للجنة الانتخابات المركزية، يوضح فيها أسباب التي دفعته لسحب القائمة، وان انسحابه تم تحت التهديد والضغط، وانه يريد إلغاء طلب الانسحاب، إلا أن لجنة الانتخابات رفضت الاعتراض، ولم تحرك ساكناً، فيما بدا إنحيازاً لطرف سياسي معين (حركة فتح).

وسجل مراقبوا المعهد حالات عديدة لضغوط مورست على القوائم ووكلائها لدفعهم للانسحاب من قبل ممثلي حركة فتح، وعناصر تعمل في الاجهزة الامنية، وفي حالات اخرى تم تسجيل العديد من عمليات الضغط التي جرت بدوافع عائلية وعشائرية من قبل عناصر عشائرية.

ثانيا: الطعون على قرارات اللجنة برفض القوائم :

تم تقديم ١٥ طعنا على قرارات اللجنة برفض القوائم رفض المحكمة ١٠ طعون شكليا وقبلت المحكمة طعنين وكان قرار المحكمة يقضي بازالة المرشح

غير مستوفي الشروط والإبقاء على القائمة ومن هذه القوائم قائمة البيرة للجميع والتي كان احد مرشحيها مسجل في دائرة انتخابية اخرى غير المترشح لها، وقبلت ايضا المحكمة طعنا وحكمت بازالة المرشح وابقاء القائمة الى ان اصبحت القائمة غير مكتملة مما اوجد سبب اخر لرفض القائمة من قبل لجنة الانتخابات.

ثالثا : عدم التقيد بفترة الدعاية الانتخابية.

رغم الحظر والتشديد الذي يفرضه القانون إلى انه برزت بعض الخروقات التي تم توثيقها من قبل مراقبي البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي، وتمثلت تلك الخروقات في بدء بعض القوائم بالدعاية الانتخابية ما قبل موعدها بالإضافة إلى بقاء الدعاية الانتخابية ما بعد انتهاء موعد الدعاية الانتخابية.

بالاضافة الى وضع الملصقات في محيط مراكز الاقتراع وبقائها حتى يوم الاقتراع ٢٠١٢/١٠/٢٠ و شهدت معظم مراكز الاقتراع استمرار مظاهر للدعاية الانتخابية في يوم الاقتراع من قبل بعض القوائم وكان مشهد أنصار قائمة معينة يوزعون مواد دعائية، ومحاولة التأثير على الناخبين،وإقناعهم لانتخاب مرشح معين أمر مألوف في جميع مراكز الاقتراع، بل كان المرشحون أنفسهم يقومون بالعديد من مظاهر الدعاية الانتخابية، بالاضافة الى توزيع المواد الدعاية امام دور العبادة في مختلف المناطق.

<u>اقتراع أجهزة الأمن:</u>

جرت يوم ٢٠١٢/١٠/١٨ عملية الاقتراع المسبق لقوى الامن ، ومن المفترض مشاركة ما نسبته ٤٠٪ من قوى الامن حسب تصريحات المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية المهندس هشام كحيل.

واتسمت عملية الاقتراع بجو من الهدوء دون وجدود اي ظواهر غير عدية او مشاكل تذكر مع غياب الجو التنافسي بين القوائم وكان المصوتون محسومون باتجاه طرف بعينة مع وعي كامل لدى القوائم بان لا فائدة من العمل ونشر الدعاية الخاصة بقوائمهم امام مراكز الاقتراع علما ان اليوم هو اليوم الاخير من فترة الدعاية الانتخابية حسب لجنة الانتخابات المركزية حيث تنتهي فترة

الدعاية الساعة الثانية عشرة من منتصف ليلة ٢٠١٢/١٠/١٨.

ومع هذا كله ومع غياب روح التنافس الى ان المراقبين المحليين لدى البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي، والمعتمدين من قبل لجنة الانتخابات قاموا بتسجيل خروقات شابة عملية الاقتراع وبالاستناد الى قانون الانتخابات المحلية والبند المتعلق بعملية الاقتراع وكان الخروقات كمايلي

- العمل المنظم من قبل الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بإحضار الناخبين حيث عملت الأجهزة الأمنية وكأنها تنظيم سياسي يحشد الأصوات لطرف معين.
- تهديدات بالفصل لبعض أعضاء الأجهزة الأمنية إذا لم يصوتوا لقائمة الاستقلال والتنمية، التابعة لحركة فتح.
- ادعاء بعض رجال الأمن بأنهم أميون، حيث رصدت حالة في مدينة جنين في مدرسة الكرامة الأساسية (اقتراع شخص ادع انه أمي من خلال شخص لا صلة قرابة بينهم وتم كشف ذلك مع ذلك قبل تصويته من خلال مدير المحطة).
- استخدام سيارات الأمن لنقل المقترعين حيث سجل هذا الخرق في معظم المراكز وشوهد رجال الأمن وهم ينقلون في السيارات بمرافقة مسؤوليهم ويدخلون إلى مراكز الاقتراع على شكل طابور بعد تقديم التحية العسكرية لضابطهم المسؤول.
- توزيع السجل الانتخابي للأمن بما يخدم قوائم معينة حيث تبين إن مقترع اقر انه مسجل في قباطية وصوت مسبقا في بلده وعندما ذهب إلى المحطة للاقتراع لم يجد اسمه ، فبحث عن اسمه في سجل مدينة جنين فوجده مدرج ضمن السجل الانتخابي الخاص بمدينة جنين.
- دخول احد رجال الأمن على المحطة بالسلاح في مركز الاقتراع الخاص بقوى الامن في جنين.
- عدم وجود السجل الانتخابي خارج المحطة في مركز الاقتراع الخاص بقوى الامن في طولكرم.

الملاحظة الاهم تتعلق بتخصيص صناديق معينة لاقتراع اجهزة الامن في مواقع معينة، حيث ان معظم مسؤولي الاجهزة الامنية محسوبون على

حركة فتح، فإن ذلك يخلق خللاً، مضمونه ان المقترعين يخشون التصويت لطرف لا يوافق عليهم مسؤوليهم، لعلمهم ان نتائج صندوق اجهزة الامن ستكون معروفة للمسؤولين، الامر الذي سيسهل عليهم معاقبة من سيعتقدوا انه صوت لصالح احد غير تنظيمهم، وبالتالي فإن كل فكرة اقتراع الاجهزة الامنية في صناديق خاصة بأجهزة الامن بحاجة الى مراجعة جذرية.

يوم الاقتراع والفرز:

انطلقت طواقم لجنة الانتخابات المركزية متجه إلى مراكز الاقتراع المنتشرة في ٩٣ موقع موزعة على محافظات الضفة الغربية والتي ستجرى فيها الانتخابات المحلية بين مجالس بلدية وقروية ، ورافق عمل لجنة الانتخابات المركزية من ساعات الصباح الباكر وكلاء القوائم والمراقبين المحليين التابعين لمؤسسات المجتمع المدني، وشارك مراقبي البرنامج الاعلامي للتطوير الصحيمن مختلف المناطق في عملية الرقابة بدءً من فتح الصناديق الساعة ٧ صباحا وحتى إغلاق الصناديق الساعة ٧ مساء في عمل استمر لمدة ١٢ ساعة متابعين كافة تفاصيل عملية الاقتراع والخروق القانونية لبعض القوائم.

ووثق مراقبو البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي مخالفات عدة ومختلفة من مختلف مناطق الضفة الغربية التي جرت فيها الانتخابات على مستوى.

أولا: عدم خلو مراكز الاقتراع من الدعاية الانتخابية .

من المعروف وحسب إعلان لجنة الانتخابات المركزية ,واستنادا للمادة ٢٧ من قانون انتخاب الهيئات المحلية أن اليوم الأخير للدعاية الانتخابية هو ٢٠١٢/١٠/١٨ منتصف الليل، وعليه كان لابد من جميع القوائم أن تزيل المواد الدعائية الخاصة بها وخاصة القريبة من مركز الاقتراع ، إلا أن هذا لم يحدث وبقيت الدعاية الانتخابية لبعض القوائم موجودة وكأن الفترة الخاصة بالدعاية الانتخابية لم تنتهي ، وأكثر من ذلك قامت بعض القوائم بتعليق دعاية إضافة أمام مراكز الاقتراع وبالقرب منها وعلى جدرانها ووصل الحد إلى تعليق بعض الملصقات داخل مركز الاقتراع ، ولم يكن هناك آلية واضحة من قبل لجنة الانتخابات المركزية لإجبار القوائم على إزالة دعايتها، ورغم تقديم

اعتراضات عديدة الى لجنة الانتخابات، فإنها لم تفعل شيئاً لمعاجة هذه الظاهرة.

ثانيا: محاولات التأثير على اختيار الناخبين .

وثق مراقبي البرنامج الاعلامي للتطوير الصحيالعديد من الخروق التي من شانها التأثير على اختيار الناخبين حيث تعرض بعض الناخبين للتهديد من قبل إحدى القوائم واخذ التهديد أشكالاً تمثلت في اخذ هويات الناخبين قبل دخولهم لمركز الاقتراع بحجة التأكد من أسمائهم ، ووصلت أيضا شكاوى بتدخل عناصر أجهزة أمنية في الاحتكاك بالناخبين ، بالإضافة إلى تسجيل حالة تدخل من قبل الشرطة في إخراج وكلاء بعض القوائم من مركز الاقتراع ، بالإضافة إلى استخدام ما يسمى بالورقة الدوارة في بعض مراكز الاقتراع، مما يعني أن هناك محاولات للضغط والتخويف وشراء الأصوات تمت من قبل إحدى القوائم مما يعد خرقا قانونيا وجريمة يعاقب عليها.

ثالثا: تدخل الأجهزة الأمنية وعدم التزامها بالحياد.

وثق مراقبي البرنامج الاعلامي للتطوير الصحيفي بعض المناطق تدخل واضح من قبل أجهزة الأمن تمثل في استخدام السيارات الحكومية لنقل

الناخبين، بالإضافة إلى تدخلهم في النظر إلى السجل الانتخابي وتوجيه الناخبين إلى أي محطة يقترعون، وبرز تدخل الاجهزة الامنية وبشكل كبير في يوم الاقتراع المسبق لقوى الامن وذلك من خلال جلب الناخبين والاطلاع على السجل الانتخابي والتأشير على من اقتراع ومن لم يقترع بعد ومحاولة جلبه .

رابعا: أداء لجنة الانتخابات المركزية.

اتسم عمل لجنة الانتخابات المركزية بالنزاهة والشفافية منذ بدء العملية الانتخابية بدء بتسجيل الناخبين وتسجيل القوائم والدعاية الانتخابية والتحضير ليوم الاقتراع ، إلا أن اللجنة فشلت بشكل منهجي ومتكرر في التصدي للخروقات التي مورست في كافة مراحل العملية الانتخابية، ولم تتدخل ولو لمرة واحدة لاتخاذ اجراءات رادعة تجاه هذه الممارسات.

كما كان هناك بعض الخروق من قبل بعض موظفي لجنة الانتخابات المركزية

في مراكز الاقتراع والمحطات حيث وثق مراقبي معهد الإعلام والسياسات الصحية تدخل بعض مدراء مركز الاقتراع في التنظير لقائمة انتخابية بعينها بالإضافة إلى التسهيل لوكلاء وناشطين تلك القائمة ، كما سجلت حالة ساعدت فيها مديرة مركز اقتراع قائمة بعينها في استخدام الورقة الدوارة في تصويت الناخبين.

• سوء استخدام الاستثناء الخاص بالسماح للاميين والمعوقين حركيا باصطحاب مرافقين.

وفقاً لدليل إجراءات الاقتراع والفرز لانتخابات الهيئات المحلية ، الصادر عن لجنة الانتخابات المركزية والذي ورد فيه توضيح لالية اقتراع الاميين وذوي الاعاقة، يحق للناخب الامي او ذوي الاعاقة ان يصطحب معه مرافقا من اختياره شريطة ان يكون احد اقاربه حتى الدرجة الثانية لمساعدته على الانتخاب ، ولكن الدليل لم يوضح عدد الناخبين الذي يمكن مرافقتهم للانتخاب .

وقد وثق مراقبوا البرنامج العديد من الخروقات التي تبين عدم التزام مدراء المحطات بالتأكد من صلة القرابة بين الناخب ومرافقه ، حيث سجلت العديد من الحالات التي دخل فيها ناخب الى المحطة بمرافقة شخص لا صلة قرابة بينهما.

بالاضافة الى عدم سهولة وصول ذوي الاحتياجات الخاصة الى محطة الاقتراع حيث ان المحطات كانت في طوابق علوية .

• التقيد بموعد انتهاء الاقتراع:

وفقاً للقانون رقم(١٠) لسنة ٢٠١٠ بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية تغلق صناديق الاقتراع في الساعة السابعة مساءً. وفور انتهاء عملية الاقتراع، التزمت غالبية محطات الاقتراع بهذا الأمر. ومن ثم أغلقت محطات الاقتراع، حيث قام رئيس لجنة الاقتراع في كل محطة بإعلان انتهاء عملية الاقتراع، ومن ثم تم إغلاق أبواب محطات الاقتراع. إثر ذلك يتم إقفال فتحات صناديق الاقتراع في كل المحطات من قبل رئيس المحطة بأقفال بلاستيكية، وذلك أمام أعين المراقبين والوكلاء حتى بدء علمية الفرز. وقد

سجل مراقبو البرنامج بعض الخروقات في مركزين انتخابيين في مدينة الخليل قام بها مدراء المراكز وهي اخراج الوكلاء والمراقبين من داخل المحطات لمدة ربع ساعة بحجة الاستراحة، مع العلم ان دليل اجراءات الاقتراع والفرز الصادر عن لجنة الانتخابات المركزية وضح هذا الجانب بان يعطى مسؤول المحطة فترة استراحة لمدة لا تزيد عن ١٠ دقائق دون إخلاء المحطة من الطاقم ومن الوكلاء والمراقبين بل يكون الخروج لمن يرغب.

عمليات العد والفرز:

ذكر مراقبو البرنامج أن عملية الفرز والعد جرت في معظم محطات الاقتراع بشكل سلس دون مشاكل جوهرية تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية، وقد أكد مراقبو البرنامج أن أعضاء لجان الاقتراع تقيدوا بالقانون فيما يتعلق بعملية الفرز، حيث كان يتم تعبئة محضر فرز البيانات الأولى المطلوبة، بما فيها عدد الناخبين المسجلين، عدد الأوراق المسلمة للمحطة، عدد أوراق الاقتراع غير المستعملة، عدد المقترعين- عدد الناخبين الذين لم يقترعوا، وعدد الأوراق التالفة، ولم يسجل مراقبو البرنامج ملاحظات على الآلية التي تمت فيها عملية الفرز.

انتهاء عمليات العد والفرز:

سارت عملية الانتهاء من فرز الأصوات وتحديد عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة بكل سلاسة، ولم تشوبها أية مخالفات تذكر. فقد تم رزم الأوراق المستخدمة في مغلفات خاصة(مغلف الأوراق البيضاء؛ مغلف الأوراق التالفة؛ مغلف الأوراق الصالحة؛ مغلف الأوراق الباطلة؛ و مغلف الأوراق غير المستعملة)، وقد استكملت جميع الإجراءات بشفافية تامة أمام أعين المراقبين ووكلاء القوائم .

الخلاصة والتوصيات:

يؤكد البرنامج على سلامة سير العملية الانتخابية، غير أنه يبدي بعض الملاحظات على خرق أحكام الدعاية الانتخابية من قبل القوائم، ويرى المركز أنه كان هنالك بعض جوانب القصور في عمل اللجنة المركزية للانتخابات فيما يتعلق بسير الدعاية الانتخابية، وعدم وضعها آليات وضوابط تكفل التقيد بأحكام الدعاية الانتخابية من قبل القوائم.

وفيما يتعلق بيوم الاقتراع، يؤكد البرنامج على أن الانتخابات جرت على مدار اليوم بصورة منظمة ، واتسمت عمليات الاقتراع والفرز بالنزاهة في جميع محطات الاقتراع،رغم بروز بعض الخروقات من قبل مدراء مركز الاقتراع الذين تم تعينهم من قبل وزارة التربية والتعليم وعدم حياديتهم في بعض مراكز الاقتراع، غير أن ذلك لم يمنع من تسجيل عدداً من الملاحظات، لم تمس في جوهرها بنزاهة ونتائج الانتخابات، ومن أجل تجنب هذه التجاوزات، يأمل البرنامج من لجنة الانتخابات المركزية أن تأخذ الملاحظات التالية بعين الاعتبار.

أولاً: فيما يتعلق بالأميين:

تكررت حالات استغلال الاستثناء الذي يسمح للناخبين من الأميين ومن ذوي الاحتياجات الخاصة باصطحاب مرافقين، بشكل ملفت للنظر، بالرغم من أن دليل الإجراءات يؤكد على ضرورة وجود صلة قرابة بين الناخب والمرافق له حتى الدرجة الثانية ، يرى البرنامج ، ضرورة إعادة النظر في الإجراءات المتبعة من قبل الجهات المشرفة على الانتخابات فيما يتعلق باقتراع الأميين والأشخاص المعاقين الذين تحول إعاقتهم دون التمكن من الاقتراع بشكل شخص، ضرورة وضع إجراءات جديدة لتمكينهم من ممارسة حقهم وفقاً للقانون ومنع سوء استخدام الاستثناء الخاص بالمرافق واستغلاله لمآرب غير نزيهة تمس بالعملية الانتخابي، بالاضافة الى ضرورة ايجاد الية تحد من اسلوب ادعاء الامية الذي يتح المجال لشراء الاصوات والتاثير على اختيارات الناخبين.

ثانيا: فيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة:

سهولة وصول الناخب الى محطة الاقتراع حق لكل مواطن لتسهيل مشاركته في الانتخابات ولا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة ، وعلى لجنة الانتخابات المركزية الاخذ بعين الاعتبار مكان الاقتراع وجهوزيته بما يسهل الوصول الى محطة الاقتراع لذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة ان بعض محطات الاقتراع كانت في طوابق علوية ليس من السهل الوصول إليها.

ثالثا: الدعاية الانتخابية:

ظهرت مخالفات صارخة في مراكز الاقتراع ومحطات الاقتراع فيما يتعلق باستمرار كافة أعمال الدعاية الانتخابية خلال اليوم الانتخابي، حيث شوهد قيام أنصار المرشحين بتوزيع قوائم، أو توزيع ملصقات، إضافة إلى إلصاقها داخل مراكز الاقتراع في بعض المناطق، بالإضافة إلى دخول من لا يحق لهم الانتخاب او من قام بعملية الانتخاب الى ساحة مركز الاقتراع للتاثير على الناخبين مما خلق حالة من الفوضى في بعض المراكز ، ويعيق حق الناخب في اختيار من يريد بحرية كاملة ، لذا يرى البرنامج أن يكون عمل ضابط الطابور على باب المركز بدلاً من أن يكون على باب المحطة، من أجل ضمان ألا يدخل المركز سوى من له حق الاقتراع فقط. وبشكل موازي، يعمل أفراد الشرطة بتنظيم صفوف الناخبين داخل المركز. وإخراج من انتهى من عملية الاقتراع، خارج أسوار المركز.

رابعاً: موظفو لجنة الانتخابات المركزية:

وثق مراقبي البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي تجاوزات من قبل مدراء مراكز الاقتراع في عدد من المراكز تمثلت في التنظير لصالح قوائم الاستقلال والتنمية بالإضافة إلى مساعدة وتسهيل قيام نشطاء الاستقلال والتنمية بالتأثير على الناخبين ، بالاضافة الى عدم حياديتهم في التعاطي مع وكلاء القوائم الأخرى ورفض تسلم شكاوى من قبلهم ، لذلك يجب على لجنة الانتخابات المركزية اعادة النظر في الية تعيين موظفو يوم الاقتراع ، ويوصي البرنامج الإعلامي للتطوير الصحي لجنة الانتخابات المركزية بان يكون التعيين

من قبل لجنة الانتخابات المركزية وليس من التربية والتعليم بالاضافة الى اعتماد التعيين العشوائي بالاضافة الى نقل مدراء مراكز الاقتراع للعمل في مراكز غير مراكز الهيئات التي ينتمون لها.

خامساً: اختيار المشرفون على عملية الاقتراع من قبل وزارة التربية والتعليم.

وثق مراقبو البرنامج الإعلامي للتطوير الصحي خروق مورست من قبل المشرفون على مراكز الاقتراع وبناء على ما تم جمعه من ملاحظات في عدة مناطق فقد تبين أن عدداً من مسؤولي وزارة التربية والتعليم، قاموا باختيار الأساتذة للإشراف على عملية الانتخاب على اساس الانتماء الحزبي لحركة فتح، وقد جاء سلوك بعض هؤلاء في بعض المراكز ليؤكد ذلك.

وعليه يدعوا البرنامج الإعلامي للتطوير الصحي إلى إيجاد وسيلة حيادية لانتقاء المعلمين والمعلمات في المراكز حيث تكون خالية من تدخل المسؤولين في وزارة التربية والتعليم، وربما يكون النمط الافضل ان تتم عملية الاختيار على اساس عشوائي من قبل لجنة الانتخابات المركزية.

المحلق رقم (١) قائمة التحقق الخاصة بعملية الدعاية الانتخابية.

أسم المراقب: أسم مركز الإقتراع: وقت الوصول:

أسم الهيئة المحلية: رقم محطة الإقتراع: وقت المغادرة:

التاريخ :

الاجراء	نعم	لا
دعاية انتخابية قبل أو بعد الموعد القانوني (من ٦ إلى ١٨ / ١٠ / ٢٠١٢)		
مواد للدعاية الانتخابية داخل أو في محيط مراكز الإقتراع		
مواد للدعاية في المرافق العامة		
إستخدام السيارات الحكومية في الدعاية الانتخابية		
تعريض أو تشهير في الدعاية الانتخابية بقوائم أخرى		
استخدام دور العبادة في الدعاية الانتخابية		
تمزيق أو الإعتداء على الدعاية الخاصة بالقوائم الانتخابية		
التزام وسائل الإعلام الرسمية الحياد في فترة الدعاية الانتخابية		
استخدام الشعارات الحكومية في الدعاية الانتخابية		
قيام قوات الأمن بإعاقة الدعاية الانتخابية لبعض القوائم		
مشاركة الموظفين الحكوميين في الدعاية الانتخابية أثناء الدوام الرسمي		
نشر أو تضمين الدعاية الانتخابية معلومات تضلل الناخبين حول عملية الإقتراع		

ملاحظة: استخدم ظهر الإستمارة في شرح وتوثيق أي مخالفات أو انتهاكات لقواعد الدعاية الانتخابية

الملحق رق (٢) قائمة التحقق الخاصة بعملية الاقتراع والفرز

أسم المراقب: **أسم مركز الإقتراع:** **وقت الوصول:**

أسم الهيئة المحلية: **رقم محطة الإقتراع:** **وقت المغادرة:**

الاجراء	نعم	لا
كان من السهل على الناخبين التعرف على مراكز الإقتراع		
وجود طوابير طويلة من الناخبين الذين ينتظرون للإدلاء بصوتهم (الساعة :)		
هل الوصول لمحطة الإقتراع متاح لجميع الناخبين بما في ذلك ذوي الإحتياجات الخاصة		
هل محطة الإقتراع ومحيطها خاليان من الدعاية الانتخابية		
هل يوجد ضابط للطابور يقوم بتنظيم دخول الناخبين		
هل يقوم مسؤول المحطة بالتأكد من خلو أيادي الناخبين من الحبر وأنهم يحملون بطاقة إثبات الشخصية		
هل فتحت محطة الإقتراع في تمام السابعة صباحا		
هل كل المواد الانتخابية متوافرة (أوراق الإقتراع ـ النماذج ـ الحبر ـ الخ ...)		
هل تم تعليق بوسترات خطوات الإقتراع وأسماء القوائم وأسماء المرشحين داخل مركز الإقتراع		
هل تم إقفال صندوق الإقتراع بالأقفال الخاصة وتدوين أرقامها في محضر الإفتتاح		
هل من السهولة التعرف على موظفي الإقتراع		
هل يتم التحقق هوية الناخب ووجود إسمه في سجل الناخبين قبل السماح له بالتصويت		
هل يتم القيام بالتحقق من هوية الناخبات المنقبات عن طريق امرأة		
هل يتم ختم أوراق الإقتراع قبل تسليمها للناخبين		
هل يقوم موظف الإقتراع بشرح خطوات الإقتراع للناخب		
هل يقوم الناخبين بالتصويت بسرية خلف كبينة الإقتراع		
هل يتم للأميين والمكفوفين والمعاقين بإصطحاب مرافقين لمساعدتهم في التصويت		
هل يتم تخبير السبابة اليسرى للناخب أثناء وضع ورقة الإقتراع في الصندوق		
هل هناك أي محاولات للتأثير على إختيار الناخبين؟		
هل يوجد وكلاء القوائم ومراقبين داخل محطة الإقتراع		
هل تم إغلاق محطة الإقتراع في تمام السابعة مساءا		
هل تم السماح للناخبين المنتظرين خارج محطة الإقتراع في السابعة مساءا بالإقتراع		
هل تم إغلاق باب محطة الإقتراع وإقفال فتحة صندوق الإقتراع بالأقفال البلاستيكية المخصصة لذلك		
هل تتم عملية الفرز في وجود المراقبين والوكلاء والصحفيين		
هل تم عد أوراق الإقتراع الغير مستعملة		
هل تم عد العدد الكلي للناخبين من واقع سجل الناخبين		
هل يتم مطابقة أرقام أقفال الصندوق بالأرقام المدونة في محضرالافتتاح قبل قطعها		
هل قام مسؤول المحطة بعد اوراق الإقتراع المستخرجة من الصندوق وتدوين عددها		
هل يتم فرز أوراق الاقتراع إلى أوراق بيضاء وباطلة وصحيحة		
هل يقوم مسؤول المحطة بعرض أوراق الإقتراع على أعضاء اللجنة وباقي الحضور		
هل يقوم موظف التصنيف بوضع أوراق الإقتراع في رزم للأوراق الباطلة والبيضاء ورزمة لأوراق كل قائمة		
هل يقوم مسؤول المحطة بتعليق صورة من محضر الفرز على باب محطة الإقتراع		
هل يقوم مسؤول المحطة بوضع كافة مواد ومغلفات الإقتراع والفرز داخل صندوق الإقتراع وإقفاله بأقفال جديدة		

hdip

The voter's left thumb marked with ink after casting the ballot paper in the ballot box		
There are attempts to influence on the voters' choices		
Electoral lists' agents and observers are present inside the balloting station		
The balloting station was closed at exactly 7 p.m.		
Voters waiting outside the balloting station at 7 p.m. were allowed to cast their votes		
The door of the ballot station and the opening of the ballot box were closed with the special plastic locks		
The counting process took place in the presence of electoral lists' agents, observers and journalists		
The unused ballot papers were counted		
The total number of voters who did actually cast their votes and the number of voters registered on the voters' lists were counted		
The ballot box locks numbers match with the numbers written down in the opening report before cutting them		
The balloting station presiding officer counted the ballot papers taken out from the ballot box and wrote their number		
Ballot papers are sorted into valid, void and blank papers		
The station presiding officer displayed the ballot papers to the CEC members and electoral lists' agents, observers and journalists		
The sorting officer packed each type of the ballot papers (blank, void) and of each list separately in envelopes		
The station presiding officer posted a copy of the sorting report on the door of the balloting station		
The station presiding officer put all the balloting and sorting materials and envelopes inside the ballot box and closed it with new locks.		

Annex 2: Checklist on the balloting and counting process

Name of observer Name of ballot center Time of arrival

Name local council No. of ballot station Time of departure

Procedure	Yes	No
It was easy for voters to know the location of the ballot centers		
There were long queues of voters waiting to cast their votes		
Reaching the ballot station was accessible for all voters including persons with special needs		
The ballot station and its surroundings were empty of election campaigns		
There was a queue officer organizing the entry of voters		
The ballot station officer made sure that was not ink on voters hands and that they carry IDs		
The ballot station opened 7 a.m.		
All the election materials are available (ballot papers – forms – ink, etc)		
Posters of voting steps, lists names and candidates names are placed inside the ballot center		
The ballot box was closed with special locks and their numbers written in the opening report		
It was easy to recognize the ballot employees		
The voter's ID card was verified and his/her name checked up in the voters' register before allowing him/her to cast his/her vote		
The identity women veiled voters checked up by a woman		
Ballot papers are stamped before giving them to voters		
The ballot officer explains steps of voting to voters		
Voters cast their votes confidentially behind the ballot booth		
The illiterates, blind and disabled were accompanied by attendants to help them in casting their votes		

Annex 1: Checklist on the election campaign process

Name of observer Name of ballot center Time of arrival

Name local council No. of ballot station Time of departure

Date:

Procedure	Yes	No
Election campaign before or after the legal period (6 to 18 October 2012		
Election campaign material inside or in the surroundings of the ballot centers		
Campaign materials in the public facilities		
Using the government cars in the election campaigns		
Election campaigns have defame and offend other lists		
Using worship houses in election campaigns		
Tearing or assaulting other electoral lists campaigning materials		
Official media were neutral and impartial during the elections campaigns		
Using the government logos in the election campaigns materials		
The security forces hindered the election campaign of certain lists		
Public employees participated in the campaigns during work hours		
Inclusion of the election campaigns materials information on the voting process that mislead voters.		

Note: Use the back of the questionnaire in explaining and documenting any violations or infringements in the election campaign.

the readiness of the voting locations to be accessible for the persons with special needs. It was noticed that some ballot stations were located in upper floors, which makes it difficult for such people to cast their votes.

Third: Election campaigns

]As above-mentioned, it was clearly observed that manifestations of the election campaigns continued on the ballot day in the different ballot centers and stations, which is a flagrant violation to the provisions of the Law. The supporters of lists were seen distributing lists and hanging posters inside the ballot centers and their surroundings. Also, many persons entered the ballot centers, which created a state of chaos in some centers and hindered the voters from practicing right in choosing freely the list they want. Consequently, HDIP believes that the control officer should stand at the door of the center instead of standing at the station door so as to ensure that only the voters enter the center. Similarly, the police men should organize the voters' queues inside the center and evacuate the center from those who have already cast their votes.

Fourth: Employees of the Central Elections Commission

The HDIP observers documented violations committed by the ballot centers directors in a number of centers. These violations are represented in applauding a specific list and allowing the supporters of that list to influence the voters. Moreover, they were not neutral in dealing with the agents of certain lists and refused to receive their complaints. Therefore, the Central Elections Commission should reconsider the mechanism of appointing the officers of the ballot day. HDIP also recommends that appointing the officers should be through the Commission and not through the Ministry of Education. Other remarks included the arbitrary appointing of officers and moving the directors of the ballot centers arbitrarily to centers other than the local councils they belong to.

by the electoral lists. HDIP believes that the work of Central Elections Commission revealed some shortcomings regarding the elections campaigns progress, which may have resulted from absence of mechanisms and controls that ensure commitment to the provisions of campaigning by the lists.

As regards the ballot day, HDIP emphasizes that the elections were organized and the voting and counting of votes processes were impartial and fair in all the ballot stations although certain violations were committed by the directors of ballot stations appointed by the Ministry of Education. Nevertheless, HDIP observers have documented a number of remarks that did not affect the fairness of the elections results. To avoid such violations, HDIP hopes that the Central Elections Commission takes the following remarks into consideration:

First: Regarding the illiterates

The exception given to the illiterate and disabled voters, which allows them to be accompanied by attendants was remarkably manipulated and exploited. Although the Elections Procedures Manual stresses that the attendant should be a second degree relative, HDIP believes in the necessity of reconsidering the adopted procedures regarding voting of the illiterate and disabled whose disabilities prevent them from voting personally. This requires new procedures that enable them to practice their right according to the law and at the same time prevent misusing the exception for the unfair purposes of the attendant, which harm the election process. In the same context, it is important to create a mechanism that puts an end to allegations of illiteracy, which allows for buying votes and influences the illiterate voters' choices.

Second: Regarding the disabled

The voter's access to the ballot station is a right for every citizen, especially persons with special needs, to facilitate his/her participation in the elections. The Central Elections Commission should take into consideration

The HDIP observers documented some violations in two election centers in Hebron. These two violations were done by the two centers' directors when they asked the observers and agents to leave their stations for 15 minutes for a break. In this concern, the Local Councils Elections Balloting and Voting Manual stated that the station director shall be given a break for a period not more than 10 minutes without leaving the station empty of the CEC team, observers and agents. Getting out of the station is allowed for those who are willing to do that.

Counting and Sorting Processes

The HDIP observers mentioned that the counting process in most of the balloting stations went smoothly without significant problems that may affect the fairness of the elections process. They also mentioned that ballot committees' members abided by the Law regarding the counting process. They started by preparing a counting report of the required preliminary data, which included the number of registered voters, number of ballot papers, number of unused ballot papers, number of voters who cast their votes, number of voters who did not cast their votes and number of invalid ballot papers. HDIP observers did not document any remarks concerning the mechanism of the counting process.

Completion of the Counting and Sorting Processes

The counting and sorting of votes and identification of the number of votes that each list got went on smoothly and no significant violations were mentioned. The used ballot papers were packed in special envelops (envelope of blank papers, envelope of void papers, envelope of valid papers, and envelope of unused papers). All procedures have been completed with full transparency in the sight of the authorized observers and lists agents.

Summary and Recommendations

HDIP is confident of the integrity of the election process. Nevertheless, it has certain remarks on violations made regarding the elections campaigns

CEC directors in certain balloting centers by applauding a specific list and facilitating the work of this list's agents and supporters. Another case was documented for a female CEC director of a balloting center who helped a specific list using the rotating paper in the voting.

- **Misuse of exception granted to the illiterates and the physically disabled to be accompanied by attendants**.

  According to the Local Councils Elections Balloting and Voting Manual issued by the Central Elections Committee, the illiterate or the disabled voter have the right to be accompanied by an attendant whom he/she chooses from his relatives of first and second degree to assist him/her in the voting process. But the Manual has not identified the number of voters allowed to be accompanied to cast their votes.

  HDIP observers documented several violations where the stations directors did not verify the degree of relativity between the voter and his/her attendant. In this context, many cases were documented in which a voter was accompanied by a non-relative person.

  Moreover, certain balloting stations were located in upper floors, the fact which prevented certain persons with special needs from accessing the ballot stations and boxes.

- **Regarding end of balloting**

  According to the Local Councils Elections Law No.10 of 2010, the ballot boxes shall close at 7 in the evening. As soon as the ballot process was over, the majority of the ballot stations closed. Then the head of each station announced the end of balloting and the doors of stations closed. Following that, the head of each ballot station closes the ballot box with plastic locks and this process should be in the sight of observers and electoral lists agents. Then the counting process begins.

Third: Interference and non-neutrality of the security apparatuses

HDIP observers documented flagrant interference of the security apparatuses in certain locations. This interference was represented in using the government cars for transporting the voters. Another violation of the security forces was represented in interfering with the voters to find their names in the elections register and directing them to the ballot stations. The interference of the security forces blatantly manifested on the advance balloting day allocated for the security forces by bringing the security members to the balloting centers, checking the elections register and putting a sign on the members who voted and those who didn't and sought to bring them to vote for a specific list.

Fourth: Performance of the Central Elections Commission

Since the beginning of the elections process, the Central Elections Commission worked with transparency, fairness and impartiality whether in the registration of voters, list or regarding the elections campaign. Nevertheless, the HDIP observers documented the interference of the

Moreover, certain electoral lists stuck their campaigning materials on the balloting day on the walls, at the entrance and inside the balloting center. It was noticed that the Central Elections Commission did not take a clear mechanism to force the electoral lists to remove their posters and other campaigning materials.

Second: Attempts to influence voters' choices

The HDIP observers documented a number of violations that may have influence on voters' choices. And more than this, some voters were intimidated by an electoral list supporters. Intimidation included taking the voters' ID cards before entering the balloting centers in pretext of verifying their names. The observers also received complaints related to the interference of the security apparatuses elements in citizens. Also the police men interfered in forcing the agents of certain lists to get out from the ballot center. Furthermore, a rotating paper was used in certain ballot centers, which proves that pressure and intimidation were used during the elections process in addition it is said that some votes were bought by certain lists, which is considered legal violation and criminal offense.

manner serving specific lists. A voter said that he is registered in Qabatia and he previously voted in it but when he went to vote, he found that his name was not listed. But he found his name in Jenin voters' lists.

- A security man entered with his weapon to the balloting center in Jenin.
- The electoral register was not available outside the balloting center allocated for the security forces in Tulkarem.

Balloting and Counting Day

In the early morning on Saturday 20 October 2012, the Central Elections Commission teams were distributed in the 93 locations throughout the West Bank in which the election process will be held. These teams were accompanied by the agents of electoral lists, local observers from the civil society organizations, including the HDIP observers, who participated in the observation process starting with opening of the ballot boxes at 7 a.m. until closure of ballot boxes at 7 p.m. HDIP observers in the different locations followed up the details of the balloting process and the legal violations committed by certain lists and they documented the following:

First: Campaigning materials are not removed from the balloting centers

According to the Central Elections Commission and pursuant to Article 27 of the Local Councils Elections Law No.12 of 2005, the last day for the elections campaign was mid night of 18 October 2012. Consequently, all lists were supposed to remove their campaigning materials especially from places located nearby the balloting centers. But this did not happen and the campaigning materials of certain lists remained as if the elections campaign period has not ended.

Security Apparatuses Advance Voting

The security forces voted on 18 October 2012. According to the Executive Director of the Central Elections Commission Hisham Kheil, 40% of the security forces were supposed to participate in the voting.

The voting process took place in a quiet environment without any unusual manifestations or problems or competitiveness among electoral lists. The voters were pre-determined to vote for one party and all the other lists were aware of this fact and they believed that any campaigning will be useless on the balloting day although that campaigning is still valid until mid night of 18 October.

Despite the absence of the competitive spirit, the HDIP local observers registered certain violations. Pursuant to the Elections Law, particularly the provision on the balloting process, the observers documented the following violations:

- The organized way in which the security apparatuses brought the voters to the balloting centers looked as if they are a political party mobilizing votes for a specific party.
- Threats of dismissal for security apparatuses members if they do not vote for the Independence and Development list.
- Some security members pretended that they are illiterate. One case was documented in Al-Karama Basic School in Jenin where a person claiming that he is illiterate voted through an attendant, who is not his relative. This happened although the balloting station director discovered that before casting the vote.
- Using the security cars to transport the voters. This violation was documented in most of the balloting centers. The security men were also transported in the company of their seniors and were seen entering the balloting centers in queues after giving military salute for their senior officers.
- Distributing the electoral register of the security forces in a

to the Central Elections Commission, which did not take any action in that regard, and this made the list's representative withdraw his list, in fear of the security apparatuses threats.

Second: Challenges to the Commission's decisions regarding rejection of lists

15 challenges have been submitted regarding the Commission's rejection of lists. The court rejected 10 challenges and accepted two. The court's decision required removing the candidate who has not fulfilled the nomination conditions in order to accept the list. Al-Bireh for All is one of these lists, which was rejected because one of its candidates was registered in another constituency. In this case the court asked for removal of that candidate. But by removing that candidate the list became incomplete. As a result, the Central Elections Commission rejected the list.

Third: Non-compliance with the elections campaign period

Inspite of the prohibition and restrictions imposed by the law, some violations have been documented by the HDIP observers. These violations included commencing the elections campaign before the designated period and continuing it after that period by certain electoral lists. Other lists put posters in the vicinity of the polling centers and keeping it there until 20 October 2012, which is the balloting day. It is worth noting that manifestations of elections campaigns of certain lists continued until the balloting day. It was also familiar to see on the ballot day supporters of a list distributing campaign materials and trying to influence the voters and convincing them to vote for the list they support. Not only this, some candidates were seen distributing election campaign materials in front of mosques and churches in different locations.

Balloting and Counting

Balloting and counting day is one of the most important elements of the elections process. It is the crucial day on which the elections are classified as impartial and transparent or as false. It is also the day on which voters go to the ballot centers to cast their votes under the supervision and administration of the Central Elections Commission's employees. It is also the day on which the electoral lists and their supporters and volunteers actively work to bring votes for their lists. Finally, this is the day on which legal infringements and violations of the applicable law occur and on this day the HDIP observers played an important role in observing the elections progress.

Legal Violations of the Elections Process

First: Registration of lists

The process for registering the elections lists by the Central Elections Commission has been implemented smoothly, easily and with full transparency, which guaranteed validity of registration. The Commission said that it accepted 549 nomination applications, which were complete in terms of conditions required in applications by law. It also rejected 32 lists due to age, incomplete women quota, resignation certificates of governmental employees are not attached, registered in another constituency or the list includes a candidate not registered in the electoral register while other four lists have withdrawn. It is worth noting that the HDIP observers documented the withdrawal of the Palestinian National Initiative list, which should have won by default when the other parties and independents could not form another list in Fahma local council. But the security apparatuses put pressure on the list of the Palestinian National Initiative to withdraw. As a result the Palestinian National Initiative submitted a complaint

specific list. Chapter Seven of the Law sets forth certain controls to be abided by the elections lists in their elections campaigns.

The Law has also given the election list the right to announce their elections platforms and to actively communicate with the voters, in a manner not contradicting with the Law. The Law also identified criteria and foundations on which the election campaigns within the framework of neutrality and equality.

The election campaign means the various activities and events conducted by the elections lists and candidates to explain their election programs and platforms to the voters' public and the calls they make to vote for their interests.

Article 25 of the Local Councils Elections Law No.12 of 2005 states that "electoral list or their candidates may organize various events to explain their elections programs to the public, in the style or method they deem appropriate, without prejudice to the valid laws and regulations."

In the last local elections, the Central elections Commission designated the elections campaign in a period of 13 days, which started on Saturday morning 6 October 2012 and ended on Thursday evening 18 October 2012. The Commission banned any election campaigns activities before or after these dates.

Article 28 of the above-mentioned Law bans holding festivals or public meetings at mosques or churches, near hospitals, building or places occupied by governmental departments or institutions, Palestinian security headquarters or in the vicinity of the elections centers.

citizens who have fulfilled the legal conditions of candidacy.

The candidate in an elections list prepared by political parties or independent individuals shall fulfill the candidacy conditions set forth by Local Councils Elections Law No.12 of 2005. Article 2 of this Law states that a candidate in a list shall attain 25 years on the ballot day, his /her name enlisted in the final voters' lists of the constituency of his/her candidacy, fulfill the voter's requirements, not to be indicted by a felony against honor or a crime, not to be an employee at the Ministry of Local Government, any public security apparatus or a lawyer to them, unless he had resigned and attaches a resignation certificate to the nomination application, to be a resident within the local community he/she is running for a period of no less than one year from the date of conducting the elections and not to be a candidate in another constituency or another list.

Article 1 of the same Law stipulates that women representation in any electoral list for the local councils shall not be less than 20% on condition that each list shall include a minimum women representation.

Elections Campaigns

The process for calling voters to elect the lists starts within the elections campaign, which is the legal period prior to the voting day. In this process the electoral lists are given the freedom to get acquainted with their voters and to announce their principles and platforms.

According to Article 27 of the Local Councils Elections Law No.12 of 2005, the elections campaign shall commence two weeks before the designated polling day and shall end twenty four hours prior to the polling day. During this period, legal competition among lists take place in order to influence the public opinion to elect a

Voters Registration Process

The registration process means that the individual voluntarily and freely asks to register his/her name in the electoral register to have the right to participate in the electoral process. This is due to the fact that no individual can vote without having his/her name in the electoral register prepared by the Central Elections Commission. Article 8 of the Local Councils Elections Law No.10 of 2005 states that "Anyone who fulfils voter's conditions shall have the right to enlist his/her name in the voters' list of the constituency where he/she resides." An individual does not have the right to register in more than one constituency. The Law also allows the individual to register in any area he/she is willing to vote in.

Article 9 of the same Law stated that the Central Elections Commission shall prepare the final voters' list prior to a period not less than 60 days and not more than 90 days. According to the Law, every person shall have the right, within the objection period, to object if his/her name is not included in the electoral register or if any other person is registered in a constituency without having the right to register in it. The five-day objection period takes place after completing the registration process and during the process of disseminating the register. The registration process of voters is considered one of the most important guarantees that achieve equality among individuals in practicing their political rights.

Electoral Lists

The registration process of the elections lists is one of the basic phases for the elections process. It also has a great importance in achieving impartial elections. The validity and integrity of the elections system is dependent on the extent to which the official elections lists are credible and accurate and which include names of

In accordance with this system, nomination will be conducted in electoral lists that do not include the names of their candidates on the ballot papers. Names of candidates on the lists are ranked by the priority of each candidate, provided that the number of the lists candidates does not exceed the number of seats allocated for the local council. A number of the council's seats shall be allocated for each list that gets 8% (threshold percentage) or more of the valid votes of voters proportional to the number of valid votes it obtained. The seats that each list gets shall be distributed on its candidates according to the serial order of their names in the list and according to Saint Logi Method for election count of votes. Each local council district is considered one constituency and for each local council a number of seats is allocated in proportion with the number of population of the locality to which the local council belongs.

Theoretical Framework

The electoral process is based on a number of procedures having close relevance with the balloting process. To achieve impartial and fair elections, these procedures have been regulated in a legislative framework to be committed to by all elements of the electoral process starting with the Palestinian government to the political parties and electoral lists and passing through the Central Elections Commission.

The electoral process undergoes different phases to reach the voting process. These phases have been organized in special legislations for each phase under the Local Councils Elections Law No. 10 of 2005.

Local Councils Elections Law No. 5 of 1996

This law, which adopted the majority system, was issued on 16 December 1996. In this system, candidates compete as individuals and candidates and those who have the highest number of votes win the elections. Rounds one and two were conducted according to this Law.

Local Councils Elections Law No. 10 of 2005

On 13 August 2008, the Palestinian Legislative Council endorsed the Local Councils Elections Law No. 10 of 2005 which was issued by President Mahmoud Abbas on 15 august 2005. This Law superseded Local Councils Elections Law No. 5 of 1996 and amended some provisions of the Local Councils Elections Law No. 5 of 2004. Moreover, it changed the electoral system from majority system (constituencies) to proportional representation system (lists) in addition to including a quota for women in the local councils' seats. Some provisions of this Law have also undergone certain amendments under the Local Councils Elections Law No. 12 of 2005 by amending some provisions of the Local Councils Elections Law No. 10 of 2005, which was approved by the Legislative Council on 27 August 2005 and issued by President Abbas on 29 August 2005. Phases three and four of the local elections were held according to this amended Law.

On 8 February 2010, the Palestinian Ministers Council issued a decision calling for holding the second local councils elections throughout the West Bank and Gaza Strip scheduled on Saturday 17 July 2010 on basis of the Local Councils Elections Law No. 10 of 2005 and its amendments and according to the proportional representation system (lists) adopted by this Law. But the elections have been cancelled by a decision issued by the Ministers Council.

training courses aiming at providing observers with skills needed in the election observation process.

Within the preparations framework of the HDIP observation role on local elections 2012, HDIP trained 36 observers (males and females) distributed on seven governorates throughout the West Bank in addition to five observers from its employees. These five employees were trained to oversee the observers work. In the same context, a special questionnaire has been prepared for observing the elections. The questionnaire was distributed on the observers. The questionnaire included details on the balloting and counting process to be observed and how to register remarks on that regard. Using the questionnaire ensures that observers will have similar directions in their work. It will also provide an adequate database on issues that HDIP is concerned to observe regarding the elections process and to verify the compliance of the elections process with Law No. 10 of 2005 Concerning the Local Councils Elections.

Legal Framework

The first local elections in the West Bank and Gaza Strip have taken place on four rounds while the fifth round has not taken place:

Round one: Held on 23 December 2004

Round two: Held on 5 May 2005

Round three: Held on 29 September 2005

Round four: Held on 15 December 2005

the violations registered is that the manifestations of the electoral campaigns continued on the ballot day, particularly by supporters of the Independence and Development lists. In contradiction with the Elections Law, the supporters of these lists put their lists' posters on the entrances of the ballot centers and distributed publications calling voters to vote for their lists. Other observers reported cases in which a number of ballot committees' members spoke with the voters encouraging them to vote for specific lists, which is also in contradiction with the law.

This final report is an evaluation summary of the role played by HDIP in observing all phases of the elections process, including the nomination process, electoral campaigns, voting and counting of votes, and announcement of the official results. The report started with the role of HDIP in observing the elections followed by its role during the nomination and electoral campaigns periods. Then it moves to present the role played by the HDIP members on the ballot day including opening the voting boxes and progress of the voting process. The report continues to cover the end of voting hours and closing of the voting centers and stations and counting of the votes in the stations and centers until the end of this process. The report concluded with certain remarks and recommendations on the balloting and counting process organized by the Central Elections Commission.

Observation Role of HDIP

HDIP has a distinguished experience in observing the local and general elections. It played a vital role in observing the presidential elections with all its phases in 2005 and the legislative elections in 2006. Through this role, HDIP was able to establish a trained observation team capable to carry out a full observation process on any type of elections. Moreover, the team is qualified to hold

councils, which included 911 ballot stations and 2647 candidates (males and females) in 317 electoral lists competed on 1051 seats. In 180 local councils, the elections have not been held because only one list nominated for the council's membership and hence the list won by default. In another 70 locations, the elections have not been held because there were no candidates and thus no lists were nominated and accordingly, another round of elections has been scheduled for these locations on 24 November 2012.

According to the initial assessment issued by the Health, Development, Information and Policy Institute (HDIP) on the eve of the ballot day on basis of the initial survey of reports and questionnaires prepared by its observers, HDIP expressed its dissatisfaction of certain unjustified and irresponsible infringements and violations done by certain electoral lists, some security apparatuses members, and the employees of the Central Elections Commission in the ballot centers. However, in general the elections process has taken place peacefully and in an organized manner. The overall elections environment has been transparent; especially by the Central Elections Commission and the elections have taken place in the presence of the candidates and the electoral lists agents.

The report commended the full cooperation of the Central Elections Commission in facilitating the adoption of local observation bodies, issuing identification cards for the observers and enabling them to observe the voting and counting process. HDIP has participated in the process through its observers who have been present in all locations throughout the West Bank.

The initial report also pointed out that the HDIP observers recorded many violations committed by the competing parties or candidates. Nevertheless, the voting and counting process has taken place safely, peacefully and without any substantial problems that might affect the impartiality of elections and their results. Among

Introduction

The Palestinian local elections have been held in the West Bank while in Gaza Strip Hamas boycott and prevented the elections from taking place as it did not allow the Central Elections Commission from registering the voters.

The local elections that were held are the first after repeated delays since the last elections in 2005, which resulted in the division of the Palestinian society between the West Bank and Gaza Strip. This situation created a state of emptiness in many village and municipal councils. The local elections were supposed to be held in 2010. But after setting a date for the elections, it was cancelled. Consequently, Palestinian factions and civil society organizations took the case to the Supreme Justice Court in objection to the elections cancellation. The Court ruled that cancellation of the elections is illegal and not within the jurisdiction of the government. As a result, the Palestinian government set another date for the elections and again cancelled it. This created a state of mistrust and incredibility in the government among voters who accused the government of being not serious in holding the local elections, which indeed affected the voters' participation turnout, which has not exceeded 54% of those who are eligible to vote.

On 20 October 2012, Palestinian voters in the West Bank casted their votes to choose their representatives in 93 local councils. According to the Central Elections Commission, the number of eligible voters is 600,505 distributed on 353 municipalities and local

Report

on the Observation Process of Local Elections 2012

By:
Health, Development, Information and Policy Institute

hdip
Health, Development, Information
And Policy Institute